وزير المالية أمام نواب الشعب:

رفع الدعم عن الكهرباء باعتقاد الحكومة أمر مستحيل والشارع لم يكن سعيداً برفع سعر الخبز والمحروقات

محمد منار حميجو

انتقد عدد من أعضاء مجلس الشعب مشروع الموازنة العامة فجدد بعضهم وصفهم لها بأنها موازنة انكماشية وتقشفية بامتياز وفي ذات الوقت هي موازنة تضخمية، كما طالب البعض برفع الدعم وتوزيعه نقدا على المواطنين حتى تكون هناك عدالة في التوزيع وليصل إلى مستحقيه.

وفي بداية الجلسة أكد المجلس في الذكرى الـ٣٩ لصدور قرار الكيان الصهيوني المشؤوم بضم الجولان السوري المحتل أنه سيبقى سورياً بثبات أبنائه وصمودهم ضد كل محاولات الكيان الصهيوني لتغيير هويته، مؤكداً بطلان وزيف هذا القرار وأن الجولان سيبقى سوري الهوى والهوية وجزءاً لا يتجزأ من أرض سورية وعائد إليها طال الزمان أم قصر.

بعدها واصل المجلس مناقشة تقرير لجنة الموازنة والحسابات حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية القادمة، فأكد رئيس اللجنة محمد ربيع قلعه جي أنه تمت إضافة الملاحظات التي طرحها بعض أعضاء المجلس كما أنه أيد بعض المداخلات مثل موضوع التضخم وتعزيز الصمود الوطني في مواجهة اللبرالية.

الوزير يرد

كشف وزير المالية كنان ياغي أن رفع الدعم عن الكهرباء باعتقاد الحكومة أمر مستحيل، وقال: إن كلفة كل كيلو واط ساعي حسب التصريحات تتراوح بين ٨٥ إلى ١٠٠ ليرة، وهناك ٨٠ بالمئة من المواطنين ضمن الشريحة الأولى وهي من ١ إلى ٦٠٠ كيلو واط التي تعرفة الكيلو ٥٠٠ كيلو واط ساعي، مؤكداً أنه لا يمكن حالياً تحويل الدعم كاملاً إلى مبلغ نقدي وتوزيعه على المواطنين، وخلال رده على مداخلات أعضاء المجلس اعتبر ياغي أن رفع الدعم عن الكهرباء دفعة واحدة سوف يؤدي إلى رفع التعرفة إلى ٥٠ ألف ليرة في حال كان الاستهلاك الوسطي ٥٠٠ كيلو واط ساعي، مؤكداً أنه لا يمكن حالياً تحويل الدعم كاملاً إلى مبلغ نقدي وتوزيعه على المواطنين، مضيفاً: كما أنه لا يمكن الاقتراب من صندوقي دعم الإنتاج الزراعي والمعونة الاجتماعية.

وأضاف ياغي: مقتنعون أن هناك صعوبة أو استحالة بأن يكون هناك عدالة مطلقة في إيصال الدعم إلى كل مستحقيه لكن هناك محاولات وعلى رأسها موضوع البطاقة الذكية مع كل الملاحظات حولها، مشيراً إلى أنه تم البدء بالبنود والعناصر التي يمكن تخفيف الدعم عنها مثل الخبز والمشتقات النفطية برفع أسعار البنزين والمازوت الصناعي.

واعتبر ياغي أن مجلس الشعب والشارع لم يكن سعيداً برفع سعر مادة الخبز والمحروقات، مؤكداً أن الوفر الذي حصل من إعادة تحويل جزء من كتلة الدعم من دعم مباشرة كمادة إلى نقد تم تحويله لتحسين مستوى المعيشة وهذا ما تم بعد المراسيم الأخيرة حول هذا الموضوع وكلفتهم تقريباً تعادل الوفر المالي الذي حدث في الموازنة، لافتاً إلى أن الحكومة مصرة على توجيه أي فائض في الإيرادات مباشرة إلى تحسين مستوى المعيشة.

وكشف ياغي أن مشروع تعديل قانون الجمارك أصبح في مراحله الأخيرة ويأخذ طريقاً إلى الصدور، ومشروع قانون البيوع العقاري أكد أنه أصبح في مراحله النهائية ومبيناً: كما أنه لا يمكن الاقتراب من صندوقي دعم الإنتاج الزراعي والمعونة الاجتماعية.

> مشروع قانون الجمارك في مراحله الأخيرة.. ومذكرة لرفع بوصلة التأمين للعاملين في الدولة

وأضاف ياغي: مقتنعون أن هناك صعوبة أو استحالة بأن يكون هناك عدالة مطلقة في إيصال الدعم إلى كل مستحقيه لكن هناك محاولات وعلى رأسها موضوع البطاقة الذكية مع كل الملاحظات حولها، مشيراً إلى أنه تم البدء بالبنود والعناصر التي يمكن تخفيف الدعم عنها مثل الخبز والمشتقات النفطية برفع أسعار البنزين والمازوت الصناعي.

واعتبر ياغي أن مجلس الشعب والشارع لم يكن سعيداً برفع سعر مادة الخبز والمحروقات، مؤكداً أن الوفر الذي حصل من إعادة تحويل جزء من كتلة الدعم من دعم مباشرة كمادة إلى نقد تم تحويله لتحسين مستوى المعيشة وهذا ما تم بعد المراسيم الأخيرة حول هذا الموضوع وكلفتهم تقريباً تعادل الوفر المالي الذي حدث في الموازنة، لافتاً إلى أن الحكومة مصرة على توجيه أي فائض في الإيرادات مباشرة إلى تحسين مستوى المعيشة.

وكشف ياغي أن مشروع تعديل قانون الجمارك أصبح في مراحله الأخيرة ويأخذ طريقاً إلى الصدور، ومشروع قانون البيوع العقاري أكد أنه أصبح في مراحله النهائية ومبدأ رقم العقار بعد إدخاله مباشرة بالبرنامج الذي يعتمد على أكثر من ٤٠ مؤشراً لحساب قيمة العقار، وتابع: والأمر الثاني هي رفع وأتمتة السجلات العقارية عن طريق أجهزة خاصة وماسحات ضوئية.

ولفت ياغي إلى أن الوزارة سوف تعيد تقديم مذكرة خاصة برفع بوصلة التأمين للعاملين في الدولة إلى مجلس الوزراء بعدما طلب المجلس في المذكرة الأولى استكمال بعض الملاحظات، مشيراً إلى أنه مع ارتفاع الأسعار تتراجع الخدمة المقدمة من الدولة في هذا الخصوص.

ياغي أكد أنه تم العمل على توسيع شبكة مقدمي الخدمة، لافتاً إلى أنه تم توقيع مذكرة تفاهم مع إدارة الخدمات الطبية العسكرية حتى تصبح المشافي العسكرية لتقديم خدمة تأمينية وهذه الخطوة في مراحلها الأخيرة وبالتالي من الممكن أن تقدم إجراء عمليات جراحية وخصوصاً أنه يوجد فيها أطباء مشهود لهم بالعمل، لافتاً إلى أنه سيكون هناك أقسام خاصة تقدم فقط الخدمات التأمينية وبأسعار رمزية.

وكشف أنه تم الأسبوع الماضي رفع بدل تعويض حوادث الوفاة أو العجز الكلي مجهولة المصدر إلى ١,٥ مليون ليرة بعدما كانت ٥٠٠ ألف في مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين.

وفيما يتعلق بالصرافات الآلية بين ياغي أنه هناك إشكالية كبيرة في هذا الموضوع لكن إدارة هذا الملف من اختصاص المصرف المركزي رغم أن الملكية تعود إلى وزارة المالية، لافتاً إلى أن أسباب هذه الإشكالية دائماً هي فنية تقنية نتيجة العقوبات إضافة إلى وجود إشكالية في أنظمة عمل المصارف العامة.

وأكد ياغي أنه يوجد حالياً نحو ٨٠٠ صراف في القطاعين العام والخاص وهي غير كافية، مشيراً أن هناك بعداً عن المعايير المالية من جهة عدد الصرافات حسب عدد السكان.

وحالياً سيتم رفعه إلى مجلس الوزراء، مرجعاً أسباب تأخر إصداره إلى أمرين الأول متعلق بنظام البرمجة بعدما أصرت الوزارة على أن يكون هناك ابتعاد عن العنصر البشري قدر الإمكان عند تحديد الضريبة على عمليات البيع والشراء وأن يكون ضمن نظام خاص على

مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات لـ«الوطن»:

صرف دعم الحمضيات قريباً بـ٢٢٨ مليون ليرة

رامز محفوظ

كشف مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات ثائر فياض في تصريح خاص لـ«الوطن» عن إعداد أوامر الصرف اللازمة لدعم الحمضيات عن موسم ٢٠١٨ –٢٠١٩.

وأشار فياض إلى أنه من خلال دراسة بعض الوثائق المقدمة للهيئة، تم إيجاد بعض الثغرات القانونية بالنسبة للعقود والإقرارات، ما استدعى دراستها وعرضها على الجهات المعنية ذات الصلة، مبيناً أنه سيتم حالياً عرضها على مجلس إدارة الهيئة للموافقة على صرفها.

فياض أوضح أنه سيتم صرف قيمة الدعم بعد إقرارها من مجلس الإدارة خلال فترة قريبة، وذلك عن كمية الحمضيات المصدرة والمقدرة بنحو ١٤ ألف طن، ما يعادل قيمة دعم بنحو ٣٢٨ مليون ليرة.

وبالنسبة لدعم الحمضيات المصدرة هذا الموسم أوضح مدير عام الهيئة أنه استناداً لكتاب رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٠–١٠–٢٠١٨ تم إصدار قرار يقضي بتقديم دعم شحن بري للحاويات ودعم شحن بري لسيارات الشحن البرية بمبلغ مقطوع ما يعادل ١٦٠٠ دولار بالعملة السورية.

وأشار فياض إلى أن الاعتمادية لموسم ٢٠١٩–٢٠٢٠ مازالت قيد الدراسة وسيتم عرضها على مجلس إدارة الهيئة لكونه صدر بهذا الخصوص العديد من التعليمات والقرارات التي نصت على طريقة الدعم ومبلغه وكذلك على المزارع المعتمدة ومراكز الفرز والتوضيب التي تم اعتمادها وبيان الطاقة الإنتاجية لكل مزرعة ومراكز الفرز والتوضيب، إلى جانب تصديق بعض الوثائق من الجهات المعنية إضافة لربط الدعم بالكميات المصدرة بشرط استجرارها من مزارع معتمدة ومراكز فرز وتوضيب معتمدة، كاشفاً أن الكمية المصدرة خلال هذا الموسم تقدر بحوالي ١٠٠ ألف طن وسيتم إجراء اللازم بخصوصها بعد عرضها على مجلس إدارة الهيئة.

وبالنسبة لتسويق الحمضيات لموسم ٢٠٢٠ –٢٠٢١ بين فياض أنه بناء على توجيهات مجلس الوزراء واستناداً إلى الاجتماع الذي عقد في وزارة الإدارة المحلية بحضور وزراء الإدارة المحلية والاقتصاد والزراعة والتجارة الداخلية بخصوص وضع رؤية وخطة عمل لتسوية الحمضيات تم إطلاق برنامج الاعتمادية لتسويق مادة الحمضيات بالتنسيق مع وزارة الزراعة ووزارة الصناعة اعتباراً من ١٥–١١–٢٠٢٠ ولغاية بداية الشهر الأول من عام ٢٠٢١ القادم لاعتماد المزارع ومراكز الفرز والتوضيب.

ولفت إلى أنه بموجب تقديرات وزارة الزراعة فإن كمية الإنتاج المتوقعة لهذا الموسم قد تصل لحدود ٩٠٠ ألف طن، موضحاً أنه سيتم بالتنسيق مع الجهات المعنية دراسة الآلية الواجب تنفيذها لتقديم الدعم اللازم سواء للمزارع التي سيتم اعتمادها أو للمصدرين للكميات التي سيتم تصديرها وعرضها على رئاسة مجلس الوزراء لإقرار ما يلزم بشأنها.

«العقاري» يدرس تعديل سقف القروض السكنية مع بداية عام ٢٠٢١

عبد الهادي شباط

صرح مدير في المصرف العقاري لـ«الوطن» عن دراسة يجريها المصرف لتعديل ورفع سقف القروض السكنية بسبب حالة التضخم الحاصلة وارتفاع تكاليف البناء والترميم والإكساء وغيرها ورفع قيم العقارات وأنه من المتوقع أن يصدر شيء بهذا الخصوص مع بداية العام القادم (٢٠٢١).

وبيّن أن نحو٩٠ بالمئة من طلبات القروض التي تصل لفروع المصرف هي لقروض سكنية على مختلف أشكالها شراء وترميم وإكساء وغيرها وأن هناك كثافة في الطلب على القروض السكنية، موضحاً أنه مع عودة استئناف منح القروض مع شهر أيلول الماضي وصل لفروع المصرف العقاري مئات الطلبات للقروض السكنية تم تلبية الكثير منها في حين يتم بحث ودراسة بقية الطلبات لتنفيذها وأن هناك مئات حالات الاستعلام يعمل عليها متوقعاً تنفيذ معظم هذه القروض خلال الأيام القادمة.

وأشار إلى أن المصرف العقاري لديه السيولة لمنح مختلف أشكال التسهيلات والقروض التي يتم الطلب عليها وفق الضوابط والمحددات التي وجه بها مصرف سورية المركزي، لافتاً إلى أنه هناك توجيه للعاملين في فروع المصرف بسرعة تلبية طلبات القروض وتسهيل وتبسيط إجراءات الحصول على القروض السكنية مع زيادة التوجه لأتمتة الأعمال في فروع المصرف ورفع كفاءة العاملين فيها عبر تنفيذ العديد من برامج التدريب خاصة في مجالات العمل المصرفي واللغات بما يسهم في رفع كفاءة العاملين وتحسين مهارات العمل لديهم وبالتالي قدرتهم على رفع جودة الخدمات التي يقدمها المصرف عبر فروعه ومكاتبه.

وعن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين المدير أن عدد الطلبات التي تصل لفروع المصرف في هذه الخصوص قليلة مقارنة مع الطلبات على القروض السكنية ورغم ذلك يتم بحثها وفق محددات المصرف المركزي.

يشار إلى أن مصرف سورية المركزي عمم مع بداية شهر أيلول على المصارف استئناف منح التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، والتسهيلات الائتمانية المباشرة حصراً لتمويل القطاع الزراعي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأصحاب الدخل المحدود بالإضافة إلى القروض العقارية.

صناعيو الشيخ نجار يطالبون باستقرار الكهرباء وفتح مطار حلب الدولي

عجان لـ«الوطن»: ٢٠٠ منشأة ستدخل الإنتاج في الربع الأول من العام القادم

علي محمود سليمان

بيّن مدير مدينة الشيخ نجار الصناعية في حلب حازم عجان أن عدد المنشآت الصناعية المنتجة حالياً في المدينة قد وصل إلى ٦٧٥ منشأة تعمل في القطاعات الصناعية الأربعة من الغذائية والنسيجية والكيميائية والهندسية.

موضحاً في تصريحه لـ«الوطن» بأنه مع اقتراب نهاية العام الحالي يمكن القول: إن عدد المنشآت الصناعية التي دخلت في الإنتاج منذ بداية العام الحالي ٢٠٢٠ وحتى نهايته تبلغ نحو ٧٥ منشأة، متوقعاً خلال الربع الأول من العام القادم ٢٠٢١ أن تدخل ٢٠٠ منشأة صناعية جديدة في الإنتاج، وهي منشآت موزعة بين بناء جديد وإعادة تأهيل وصيانة.

وفي سياق متصل أشار عجان إلى أن المدينة الصناعية انتهت من تنفيذ دراسة المنطقة الحرفية وهي بتصميم حديث، وقد تم تسليمها إلى الاتحاد العام للحرفيين للبدء بتخصيص المقاسم للحرفيين وتنفيذ المشروع، الذي أصبح بعهدة اتحاد الحرفيين وهو المسؤول عن جميع التفاصيل المتعلقة بالتنفيذ، حيث تم تخصيص هذه المنطقة الحرفية بـ٥٠٠ مقسم حرفي خاصة بحرفة الحدادة، وذلك بناء على طلب اتحاد الحرفيين لكون حرفة الحدادة ليس لها موقع متخصص في حلب، وستكون على مساحة ٥ هكتارات.

وأضاف: إن إدارة المدينة الصناعية قد أمنت إيصال جميع الخدمات والبنى التحتية إلى مدخل المنطقة الحرفية وعند البدء بتنفيذ المشروع وتخصيص المقاسم وهي إيصال البنى التحتية إلى كل مقسم، وهي الكهرباء والماء والهاتف والصرف الصحي، لافتاً إلى أنه بعد المباشرة بتنفيذه هذه المنطقة الحرفية سيتم افتتاح منطقة حرفية أخرى وستكون مخصصة لحرفة الصناعات الجلدية وذلك حسب الأولوية لدى الاتحاد العام للحرفيين.

وفي إطار آخر أوضح عجان أن وزارة الموارد المائية تقوم حالياً بتأهيل محطة الضخ الخاصة بالمياه الصناعية والتي تستخدم للأغراض الصناعية، وذلك لتوفير المياه الصناعية بشكل دائم على أن تنتهي أعمال التأهيل والصيانة في الشهر الرابع من العام القادم ٢٠٢١، على حين حالياً يتم إيصال المياه الصناعية بالحدود الدنيا من الكمية المطلوبة ضمن حل إسعافي لحين الانتهاء من أعمال تأهيل محطة الضخ.

وكشف عجان بأن أهم مطالب الصناعيين في الشيخ نجار الصناعية تتركز حول استقرار التيار الكهربائي بما يؤمن استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية، بالإضافة إلى المطالبة بتسهيل الوصول من المعابر الحدودية وإليها وإعادة تشغيل مطار حلب الدولي لتأمين حركة النقل ما يساهم بتنشيط عجلة الإنتاج، ويؤدي لتحسين الواقع الاقتصادي للبلد بشكل عام.